

علاقة شيوخ العشائر العراقية مع الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر

المدرس الدكتور

كتاب غالي جبار الجبوري

مديرية التربية العامة- محافظة القادسية - التعليم الثانوي

**The relationship of tribal sheikhs with the Ottoman Empire until the
end of the nineteenth century**

Dr.ketab Ghali Aljborie

Directorate of education in Diwaniyah

ktab.aljboory2016@gmail.com

Abstract:

The Iraqi society during the Ottoman era and what followed it was characterized by its clan nature, in which the role of sheikhs emerged as a social interface with a prominent position, as they are the ones who direct social relations, whether with the state or with other clans. Therefore, studying the relationship between the sheikhs and the Ottoman state was the goal of this research, which revolves around two axes The nature of the sheikh's position and the way he reached the clan leadership, and the second deals with the nature of the relationship with the Ottoman Empire and the developments of that relationship.

Key words :Sheikhs, clans, the Ottoman Empire, tribal leaders

الملخص :

أتسم المجتمع العراقي خلال العهد العثماني وماتلاه بطبيعته العشائرية التي يبرز فيها دور الشيوخ كواجهة اجتماعية لها مكانتها المرموقة فهم الذين يوجهون العلاقات الاجتماعية سواء مع الدولة أو مع العشائر الاخرى ولذلك كانت دراسة العلاقة بين الشيوخ والدولة العثمانية هدف هذا البحث الذي يدور في محورين أساسيين ، الاول يتحدث عن طبيعة منصب الشيخ وطريقة وصوله للزعامة العشائرية ، والثاني يتناول طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية وتطورات تلك العلاقة .

الكلمات المفتاحية : الشيوخ ، العشائر ، الدولة العثمانية ، الزعامات العشائرية ، التحالفات

المقدمة

كان العراق خلال العهد العثماني مقسماً الى ثلاث ولايات رئيسية هي بغداد والبصرة والموصل وبالرغم من أن هذا التقسيم لم يكن مستقراً وثابتاً ، إلا أنه كان الصفة السائدة في بلاد الرافدين على الأعم الأغلب ، فالبصرة لم تأخذ وضعها الطبيعي كولاية إلا عام ١٨٥٠ وظلت تتجاذب الحكم فيها اطراف عديدة في اشكال من الصعود والهبوط حسب طبيعة الاحداث وموقف السلطات العثمانية ، أما الموصل فكانت تخضع لحكم الأسرة الجليلية (١٧٢٦-١٨٣٤)^(١) ثم تحولت الى ولاية فيما بعد ثم أنزلت الى متصرفية ثم عادت بعد مدة الى مركز ولاية والحقت بها كركوك وتوابعها وذلك حسب طبيعة حكامها وولائهم للدولة العثمانية^(٢) ، أما بغداد فحافظت على مركزها كولاية رئيسية لها السطوة والهيمنة على الولايات الاخرى وتعزز حضورها منذ منتصف القرن الثامن عشر حينما تكالب على حكمها الولاة العثمانيون من المماليك منذ عام ١٧٥٠ بوصفها عاصمة الاقليم والولاية الأهم في العراق ، فضلا عن تاريخها وكونها واحدة من حواضر العالم الاسلامي فإنها شكلت مركزا مهما لإدامة سيطرة و سطوة الدولة العثمانية على العراق^(٣).

إن حكام الولايات العراقية طيلة العهد العثماني كانوا من الاجانب سواء من الترك أو المماليك الكرج أو من جنسيات أخرى ، وهم بذلك لا تربطهم مع المجتمع العراقي الذي يشكل العرب غالبية العظمى أية رابطة سوى رابطة المصالح وفرض القانون ومقتضيات المصلحة العامة أو ادامة فرض الضرائب وجباية الاموال التي لا تستند في اغلب الاحيان الى قانون واضح ، ولا تراعي قدرة السكان على تحملها ، وليس غريبا والحالة هذه ان تسند جباية تلك الاموال والضرائب الى الشيوخ أو المتنفذين الذين كثيرا ما يضيفون اليها مبالغ أخرى غير ضرائب الوالي ، وقد يعجز السكان عن دفعها فتستخدم القوة والسلاح ولا تنهي الجباية إلا بخراب البيوت وتشريد السكان^(٤) .

وإزاء هذا الوضع المنحرف للدولة العثمانية وولاتها في العراق فقد كثرت الثورات وازدادت الاوضاع سوءا وتفاقمتم المجاعة في البلاد ولم يعد هناك من قانون يحمي الافراد من تغول الولاة وبطش الملتزمين بجباية الضرائب ، أو الموظفين المرتشين حيث استشرى الفساد الاداري في كل مفاصل الدولة ولم يعد امام الافراد سوى المزيد من

التماسك العشائري الذي يمثل الملاذ الاخير من سطوة الخوف والملاحقة^(٥) ، والحقيقة لم تخف وتيرة تلك الاوضاع في العراق إلا بعد مجيء الوالي العثماني مدحت باشا^(٦) الذي حاول استحداث نوع من النظام الجديد خاصة فيما يتعلق بالارض وطبيعة الجباية فيها ومحاولاته في توطين العشائر وارغامها على حياة الاستقرار بطريقة أو أخرى ، غير أن اصلاحاته تلك لم يكتب لها النجاح الا بشكل يسير واستفاد منها الشيوخ والمتنفذين والتجار القادرين على دفع الرشى والهدايا للموظفين^(٧) .

أولاً - منصب الشيخ ودوره في العشيرة

يقوم المجتمع العراقي بطبيعته على اساس الطابع العشائري لأن اغلب المناطق والقصبات كانت تخضع لإرادة الشيوخ والزعامات العشائرية في تحديد موقفها سواء من الوالي أو من الحكومة ، وهي بعيدة عن التأثيرات السياسية والخوض في الجوانب الادارية وشؤون الحكم في المدن ، وبالتالي كانت منقادة للعرف القبلي الذي يحدد مساره الشيخ وحاشيته .

ونظام العشائر له مكانة ومنزلة في التاريخ العربي منذ عصر ما قبل الاسلام وظلت المكانة محفوظة طوال سني الحكم العثماني ، فالعشيرة وتفرعاتها لم تكن نابعة من الاهواء الفردية أو النزعات الشخصية بل هي قيم ونظم ثابتة ومتوارثة ومستقرة نشأت في الجزيرة العربية وانتقلت مع القبائل في حلها وترحالها^(٨)، وقد اشار القرآن الكريم الى تلك الطبيعة القبائلية في قوله تعالى " وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"^(٩) وزادت الحاجة للفرد البدوي العربي من التمسك بعشيرته لأسباب عديدة منها الشعور بالأمن والتكافل المعيشي.

والعشيرة في المجتمع العراقي تتكون من عدة افخاذ وبيوتات متجانسة من حيث النسب أو الانتماء يرأسها شيخ من بين أكفأ افرادها ، وكلما ازداد عدد نفوسها وتكاثر افرادها تسمى قبيلة ، وفي هذه الحالة يكون رؤساء أو شيوخ العشائر منقادين للشيخ العام وهو الرئيس الأعلى للقبيلة التي تضم عدة عشائر وبطون ، وغالبا ماتشغل مساحة جغرافية واسعة وقد يضطر افراد أو عشائر أخرى صغيرة من خارج القبيلة بالالتجاء اليها والانضمام الى صفوفها بطريقة التحالف أو الموالاة ودفع ما يسمى "الودي" ، لكن الامور الداخلية للعشيرة تبقى تدار من قبل شيخها المباشر وهؤلاء بمثابة رؤساء الافخاذ

بالنسبة للشيوخ العام ، وهم غالبا ينتمون للعشيرة في رابطة الدم والعمومة التي تمتد الى الجدل الخامس ، ويكون الشيخ من بيت الرئاسة المعروف في العشيرة أو ممن ابدى مهارة أو عملاً استحق به رضى العشيرة وثنائها وانتزع به المشيخة ممن لا يصلح لقيادة العشيرة وتزعمها^(١٠).

ويعتمد نظام المشيخة في العشائر العراقية على عدة سمات وسجايا يجب أن يتحلى بها شيخ العشيرة اضافة الى ما سبق وهي الشجاعة والكرم^(١١) فقد ورد في نوادر العرب وتراثهم أن الشيخ إما صاحب "سوط أو صحن" وهي اشارة الى صفتي الشجاعة والكرم ، ويبدو أن تلك الصفتين مستمدة من واقع الفرد العربي القائم على الغزو والاغارة الى جانب التفاخر بإقراء الضيف وبذل الطعام والى ذلك اشار شاعرهم :-

اني لعبد الضيف مادام نازلا وماشيمة لي غيرها تشبه العبد^(١٢)

وقد تتقارب القبائل فيما بينها الى أن تكون قبائل متحدة بفعل عوامل عديدة مثل التقارب الجغرافي أو التقارب الاثني أو لمواجهة السلطة فتجتمع عدة قبائل تحت رئاسة شيخ عام "شيخ المشايخ" وعادة مايكون شيخ أكبر القبائل من حيث العدد والقدرة واقواها نفوذاً^(١٣)، وحينها يمكن أن تطلق عليه صفة الامير ومثال ذلك إمارة المنتفك^(١٤) التي تضم عدة قبائل في جنوب العراق ، وإمارة ال بابان^(١٥) الكردية في شمال العراق . ويعطي عباس العزاوي مؤلف كتاب عشائر العراق تقسيما لعشائر العراق يقوم على صنفين اساسين :-

الاول :- عشائر بدوية تمتهن الرعي وتربية الابل والاغنام وتسكن البوادي مستخدمة بيوت الشعر وغير محددة المناطق والسكن.

الثاني :- العشائر الريفية وهي التي غالبا ماتمارس الزراعة والسكن في بيوت مبنية من الطين او الطابوق^(١٦)، وفي نطاق هذه العشائر يدخل سكان المدن التي تكونت بفعل نزوح الافراد والسكان اليها من القرى والارياف خلال مراحل متعددة ولأسباب مختلفة فتكونت المدن التي هي بالأساس مناطق عشائر لكن تماسك افرادها قل بالتدريج لأنهم لم يكونوا من عشيرة واحدة ولا تربطهم روابط القرى ولذلك تقل لديهم العصبية القبلية شيئا فشيئا ويركنون حينذاك الى حياة الأمن والاستقرار ويتمسكون بالقانون لحل مشاكلهم وامور حياتهم اليومية .

وبما أن العشائر تتبع الشيخ فأن حياتها غالباً ماتتداخل بين الريف والمدينة تبعاً لوجود الشيخ وطبيعة وجوده الحضري أو الريفي ، لكنهم لا يتركون قيمهم العشائرية واصلهم الريفية ، وقد يكون الشيخ وعائلته مقيم في الريف لكن عدد من أولاده داخل المدينة للدراسة او العمل ، ويعزو عباس العزاوي ذلك التداخل الى ظروف خاصة بالأفراد^(١٧) ، فيما يبدو لنا أن جزء من حالة التداخل هذه يعود لدور الشيخ في العشيرة الذي يكون موقفه حسب نضجه المعرفي وعلاقته بالسلطات الحاكمة في الولايات ، فاذا كان من المتعلمين أو الموظفين فإنه يميل الى حياة الاستقرار والسكنية داخل المدن وهو الامر الذي يؤدي بالضرورة الى جلب عدد من افراد عشيرته الى المدن وضواحيها ، وبالتالي فأن هؤلاء يمتحنون العمل التجاري او المدني وقد يحصلون على قسط من التعليم وتتغير حياتهم نحو التمدن ، أما اذا كان الشيخ من ذوي النزعة البدوية أو تكون علاقاته الاقتصادية منحصرة بالأرض وزراعتها فإنه يبقى رهين الريف الى جانب ابناء عشيرته وتكون حينها علاقتهم بالمدينة قليلة وحياتهم تعتمد على الزراعة وتربية المواشي . ويكون الشيخ في هذه الحالة أكثر قدرة وهيمنة على عشيرته وتوجيههم بالشكل الذي يريد على عكس شيوخ المدن^(١٨) .

والعشيرة هي جماعة من الناس موحدة ومنظمة اجتماعياً لها روابطها وتركيباتها الخاصة التي تتبعها في تنظيم شؤونها البنية أو مع العشائر الأخرى ، وتقوم غالباً تلك المضامين على أساس العصبية القبلية في اخذ الثأر والدخالة والنجدة والضيافة تلك المبادئ التي تشكل سياقاً عاماً لدى كل العشائر العراقية على الأعم الأغلب وهي جزء من تركيبهم الاجتماعي^(١٩) .

لقد ادركت الدولة العثمانية قوة ونفوذ العشائر في العراق منذ وقت مبكر إلا أن تعاملها مع هذه القضية ظل رهين مصالحها ، ولعل أول والي عثماني حاول الاحتكاك بقوة مع شيوخ العشائر هو والي بغداد حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٢)^(٢٠) الذي حاول استعمال القوة والسلاح لإخضاع العشائر غير الخاضعة للضبط العام فاستعمل المدافع لإرهاب العشائر بعد ان تأكد لديه أن المشكلة الكبرى التي تواجهه في العراق هي قوة ونفوذ العشائر ورغبة شيوخها في السيطرة والنفوذ، فقد استغل ذلك الوالي الحوادث التي قامت بها عشيرة الغرير في غرب العراق عندما نهبت إحدى السفن السائرة في نهر

دجلة وسيطرت على حملاتها بالكامل فوجه لهم جيشاً كبيراً مع المدافع التي استخدمت لأول مرة في معارك داخلية في العراق وكان الوالي بنفسه على رأس ذلك الجيش وبعد مواجهات عنيفة أمطرهم بالقنابل وقتل العشرات منهم والقى القبض على شيخهم وحمله معه الى بغداد وحبسه ، فيما لاذ البقية بالفرار والتجأوا الى البادية هرباً من بطش الوالي^(٢١) ، واستغل ذلك النصر وكتب رسالة الى كل شيوخ عشائر المنطقة الغربية مملوءة بالتهديد والوعيد لكل من يخرج عن سلطان الدولة العثمانية او يتمرد على رغبة الوالي وجاء في الرسالة " قد أُرتم بطاعة السلطان... فلاتفرنكم كثرتم فسينا صقيل ورحمنا طويل "^(٢٢) وكان هذا الوالي قام بعدة حملات تأديبية ضد عشائر الجنوب ايضاً مثل بني لام والخزاعل .

ويبدو أن تلك السنة التي اتبعها الوالي حسن باشا هي التي دفعت شيوخ جنوب العراق الى التفكير جدياً بتجديد تحالف المنتفك بزعامه الشيخ مغامس المانع الذي تولى المشيخة منذ عام ١٧٠٥ بعد أن انضمت له عشائر زيد وشمر والخزاعل والمياح وآل غزي وبني خالد واصبح لديهم جيش يزيد عن مائة الف مقاتل واستولى على البصرة ووضعها تحت ادارة تحالف المنتفك^(٢٣) ، لكن الوالي حسن باشا وجه حملة عسكرية كبيرة عام ١٧٠٨ الى قبائل المنتفك وجرت معركة كبيرة استمرت لمدة أربعة ايام شمال البصرة بلغ عدد القتلى فيها أكثر من عشرة آلاف قتيل من الطرفين^(٢٤) تمكن على اثرها الوالي من استعادة البصرة وجعلها تابعة لولاية بغداد وخلف ابنه احمد باشا أميراً عليها ، والغريب أن بعض الشعراء الشعبيين العرب امتدحوا الوالي على فعله هذا ولقبوه "اخو فاطمة" الأمر الذي دفعه لاستحداث مكتب اسماء "باب العرب" للتفاهم مع الشيوخ الذين عليهم أن يتواصلوا مع الحكومة من خلاله^(٢٥) .

ومن هنا ادرك شيوخ العشائر أن لا قبل لهم بمواجهة الدولة العثمانية وولاتها في العراق فركنوا الى السكينة واقامة العلاقات الودية مع الولاة ودفع الضرائب المستحقة على عشائرتهم لكن ذلك لم يكن بصفة دائمة فسرعان ماتعود الاضطرابات والصراعات كلما ضعفت الحكومة او جاء وال ضعيف.

ويذكر بعض الرحالة الذين زاروا العراق خلال تلك المرحلة أن حياة الشيوخ بين بغداد والبصرة كانت حياة تتصف بالنعيم ، ويضيف الرحالة الالماني كارستن نيبور الذي

زار العراق عام ١٧٦٣ أن توفر ادوات الراحة والترف في بيوت الشيوخ جعلها مقصد الضيوف والسياح ، وان بيوتهم التي شيدوها الى جانب اكواخ الفقراء والمعوزين من افراد عشائرتهم كانت دليلا على مدى سلطة وتعسف اولئك الشيوخ^(٢٦) فهم يركنون الى عشائرتهم عندما تكون الدولة ضعيفة ويفضلون الهدوء والسكينة اذا ماقويت السلطة هناك.

فيما كانت الإيرادات تصل الى الشيوخ من خلال السيطرة على الطرق المارة ضمن مناطق سكناهم وفرض الاتاوات والضرائب على القوافل التجارية التي تسلكها إذ لابد لكل قافلة أن يكون معها ادلاء وحراس يقابلون ممثلو شيخ العشيرة والتفاوض معه حول مبلغ الاموال التي يجب ان تدفع مقابل المرور بأمان وهكذا في كل منطقة حتى تصل القافلة الى مبتهاها الأخير^(٢٧).

يختلف نفوذ الشيخ في العشيرة أو القبيلة حسب قدرته على إدارة شؤون العشيرة وراثته وعلاقته مع رجال أسرته وكثرة ذويه واقاربه ، والشيوخ في العشائر العراقية هم بمثابة رؤساء أو زعماء بالتوارث غالباً ، وسلطتهم أعلى سلطة يخضع لها الأفراد ، ومهمات الشيخ في العشيرة توجب عليه تعيين مناطق اقامتها وتحوالها وتحديد طبيعة علاقاتها مع العشائر الأخرى ، ومن هنا فقد اعتبرته الإدارات المتعاقبة في العراق هو المسؤول عن ضمان الأمن في مناطق عشيرته ، وغالبا ماكان الشيخ يحدد طبيعة العلاقة مع الحكومة^(٢٨)

يقوم نظام العشائر في العراق على ممارسة الشيوخ لسلطتهم بشكل هرمي يكون فيه الشيخ في أعلى قمة الهرم ، يليه في الترتيب المجلس العشائري المكون من رؤساء الافخاذ والبطون التابعة للعشيرة فضلا عن الوجهاء والأكابر فيها ، ويكون لرجال الخبرة والدراية من كبار السن أو "العرافة" أو "الفريضة" دور في حسم كثير من النقاشات والمناسبات التي تتعرض لها العشيرة^(٢٩)

عادة ما تتمتع عائلة الشيخ باحترام جميع افراد العشيرة بوصفهم بيت الرئاسة والزعامة ، وينسب ابناء العشيرة عائلة الشيخ وابنائها الى شيخ اشتهر في وقت سابق بقيادة العشيرة أو تكوينها وكلما كان ذلك الشيخ بعيد في المدة السابقة دل ذلك على اصالة العشيرة وثبات مشيختها ، فعشائر المنتفك مثلا ينسبون شيوخهم الى السعدون ،

وشمر الجربا ينسبون شيوخهم الى آل محمد وزيد ينسبون شيوخهم الى السمرمد وهذا هو السياق العشائري العام^(٣٠) ولعظم الشيوخ مضايغ تبني من الطين أو الآجر أو تبني من جذوع النخل والصرائف خلال الحقبة موضوع البحث وهذا موجود في المناطق الريفية والزراعية واطراف المدن ، أو من بيوت الشعر التي تستخدمها عادة العشائر البدوية ذات الطبيعة المتنقلة التي تتمتعن تربية الابل والاغنام والتي يعد حملها من مكان الى آخر امراً سهلاً لإمكانية رفعها ونصبها مرة أخرى^(٣١).

غير أن مصادر دخل الشيوخ أخذت تتطور هي الاخرى ففضلاً عن الاتاوات التي تفرضها عشائرتهم على حركة المرور والقوافل المارة في مناطقهم أو من الغنائم اثناء الغزوات فأنهم اصبحوا يحصلون على نسب معينة من المحصول الزراعي في حال كونهم من مالكي الاراضي أو مايجبونه عن طريق الحصة المائية ، وهذه الاخيرة ظهرت مع دخول المكائن الحديثة في رفع المياه من الأنهر حيث يكون الشيخ هو المتحكم بمصدر المياه وتوزيعها بالمراشنة على المزارعين مقابل " حصة المياه " البالغة ١٠-٢٠٪ من ناتج المحصول أو حسب الاتفاق ، وغالباً ما يقوم "السركال" بهذا الدور نيابة عن الشيخ المالك وليس شرطاً أن يكون كل المزارعين من عشيرة واحدة^(٣٢) ولدى بعض الشيوخ موارد اضافية عن طريق دفع حصة "المضيف" التي تدفع بعد جني كل محصول أو ما يحصل عليه من المنح والمرتبات التي تمنحها الحكومة للشيوخ مقابل تعهدات معينة .

ويقوم بتلك الاجراءات عدد من الرجال "الحوشية" أو الصبيان الذين يقومون بتنفيذ أوامر الشيخ ويقفون عند رأيه ويأتمرون بإرادته وهم بمثابة العبيد لحماية ممتلكاته والتعامل مع فلاحية وابناء عشيرته وكلما ازداد عدد هؤلاء ازدادت مكانة الشيخ وسطوته^(٣٣) ، وكانت العشائر العربية قبل التوطين تضم بين افرادها مايسمى "العارفه" و "الفريضة" واحياناً "الملا" الذين هم جزء من نسيجها الاجتماعي وتكون قراراتهم حاسمة في حالات النزاع أو الديات والخلافات التي تنشأ بين افراد العشيرة ذاتها أو مع غيرها من العشائر الأخرى وللقبائل العراقية عادات وتقاليد تتبعها في المناسبات الاجتماعية وهي جزء من الموروث العربي مثل إقراء الضيف ، واغاثة الطريد وإيواء الضعيف وغيرها^(٣٤).

ولمشايخ الفرات الأوسط وجنوب العراق أبراج يشيدونها الى جانب بيوتهم ومضايقيهم يهتمون بها وقت القتال أو عند الاغارة من قبل عشائر أخرى وغالباً ما تكون على شكل مستدير يسمى "المفتول" أو على شكل مربع يضم برجاً فيه ثقب للنظر منها واستخدامها كمزاغيل لأطلاق الرصاص ، وشاع استخدامها بشكل واسع خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وازدادت بعد ظهور نظام الطابو^(٣٥) حيث استوطنت العشائر وصار لها اراضي معلومة وحدود معلومة ، إذ لانجد مثل هذه الظاهرة لدى العشائر الرحل من البدو أو التي لا تملك ارضاً دائمة للاستقرار

ثانياً- موقف الدولة العثمانية من شيوخ العشائر

لما كان العراق خاضعاً للدولة العثمانية وضمن ممتلكاتها فإن ذلك اوجب على السلطات العثمانية وحكومته ايجاد نوع من العلاقة مع شيوخ العشائر العراقية من اجل ضمان استمرار سيطرة الدولة وولاء تلك العشائر لها ، وبالرغم من أن الدولة العثمانية لم يكن لديها نظام تعامل واحد مع كل الشيوخ ولا يوجد لديها نظام عام يحدد طبيعة العلاقة بين الشيخ والدولة ، على أن ذلك لايعني عدم وجود طريقة للتواصل بين الطرفين ، وقد طرأ تغيير مستمر في تلك العلاقة طوال القرون الأربعة من سيطرة الدولة العثمانية في مرحلتها الثانية عام ١٥٣٨ وحتى نهاية القرن التاسع عشر^(٣٦).

اعتمدت الدولة العثمانية منذ بداية تكوينها على نظام السباهية القائم على قوة الفرسان المنخرطين في صفوف الجيش العثماني مقابل اقطاعهم اراضي زراعية للاستفادة من عائداتها كبذل رواتب، وهو الامر الذي تطور لاحقاً ليحتّم على شيوخ العشائر الموالية للدولة أن يجهزوا عدداً معلوماً من المقاتلين بكامل عدتهم لرفد قوات السلطان عند المطالبة^(٣٧) ، ولم تكن العشائر العراقية ذات دور في هذا المجال كونها عشائر متنقلة وغير مستقرة لذلك لجأت الدولة الى إقطاع الشيوخ اقطاعات زراعية ثابتة مقابل إرسال المقاتلين المجهزين كلما دعت الحاجة الى ذلك^(٣٨) ، وكانت تلك بداية ناجحة للدولة العثمانية في تأمين رفدها بالمقاتلين والسيطرة على العشائر وولاء شيوخها على حد سواء.

ففي البداية كان نظام السباهية يعتمد على تجهيز المقاتل لنفسه مقابل إعطائه أو إعطاء سيده الذي جهزه أرباح جزء من أرض زراعية محددة تعرف بالتيمار^(٣٩) ، الا أن

ذلك تطور فاصبح للشيوخ والوجهاء ورجال الدين الذين يمكنهم الحصول على التيمارات مقابل تجهيزهم لمقاتل عن كل تيمار يصل ايراده الى خمسة الاف اقچه عثمانية^(٤٠) بدورهم استفاد الشيوخ من نظام التيمار فهم اشغلوا فيه عدد من افراد عشائريهم الذين بدؤوا يزرعون تلك الاراضي وتدر عليهم الاموال التي يتقاسمونها بنسب معينة مع الشيخ مقابل تجهيز مقاتل عندما يطلب منهم ذلك^(٤١).

والمعروف أن نظام التيمار يمنح للقادة والجنود الذين لمعت اسماءهم في الحروب واطهروا ولاءً للسلطان ، كما يمنح لرجال الدين وبعض الاعيان لكنه تحول ليمنح للشيوخ وفي أحيان كثيرة كان التيمار يمكن أن يورثه الشيخ بعد وفاته لأولاده من بعده وعليهم أن يثبتوا اهليتهم ومقدرتهم في التزامهم تجاه الدولة من حيث تقديم الفرسان وإدارة شؤون التيمار ودفع مستحقاته ويمكن للتيمار أن يزداد فيصبح "زعامت" أي مجموعة من التيمارات تتوحد تحت أسم زعامت وتعطى لمن يثبت ولاؤه وجاهزيته للدولة^(٤٢).

لكن مع مرور الوقت ولد ذلك النظام اشكالات عديدة تمثلت بوجود حالات من الفساد الاداري والرشوة في تحصيل الايرادات وجمع الضرائب ، فغالباً ماكانت الدولة تؤثر الشيخ الذي يكون قريباً منها وتخوله جمع الضرائب من العشائر الاخرى وفق نظام الالتزام^(٤٣) وتدعمه برجالها و"حاميتها" وكان هذا بدوره يفرض أموالاً كبيرة على المزارعين والفلاحين الذين يعجزون عن تسديد ما يطلب منهم ، فيضطرون للثورة على الدولة ويقفون الى جانب شيوخ آخرين لم يحصلوا على حظوة لدى الحكومة والسلطان فتنشأ النزاعات والصراعات بين العشائر ذاتها أو مع الولاة في الدولة^(٤٤). أذ لم يكن لدى السلطات العثمانية هم سوى جمع الضرائب دون ان تتدخل في تنظيم العلاقات بين الفلاحين ورؤساءهم أو الاهتمام بمصالحهم ويذكر على الوردي في هذا الصدد على لسان الدولة العثمانية "أدفعوا لي الضريبة وافعلوا ما شئتم فلا شأن لي بكم"

بقي نظام التيمار معمولاً به حتى عام ١٨٣١ حينما الغاه السلطان محمود الثاني وضم كل التيمارات والزعامات الى الاملاك العامة للدولة ، وعزز بذلك دخل الخزينة ووضع حداً للتلاعب والفساد في جباية الاموال والضرائب والغي نظام الالتزام^(٤٥) ، وبذلك ظلت العلاقة تتأرجح بين الشيوخ وعشائريهم من جهة والدولة العثمانية وولاتها من

جهة أخرى حسب التزام كل طرف بتعهداته للآخر وذلك يمكن رصده من خلال عاملين رئيسيين :-

الاول :- مقدار مايدفع الشيوخ من رسوم وضرائب ومدى التزامهم بدفع مايتربط عليهم للدولة العثمانية ، فضلا عن مدى استعدادهم للوقوف الى جانبها ضد حركات التمرد والعصيان الذي تقوم به عشائر أخرى

العامل الثاني :- يتمثل بقدرة الشيوخ وعشائريهم على الوقوف مع الدولة ضد الاخطار الخارجية والاعتداءات الاجنبية مثل مقاومة الغزوات الوهابية خلال القرن التاسع عشر وغيرها من الاخطار الخارجية ، فقد استمال على سبيل المثال الوالي مدحت باشا عشائر المنتفك وشيخهم ناصر السعدون للمشاركة في الحملة العسكرية التي أرسلها الى الاحساء عام ١٨٧١ لمهاجمة قوات آل سعود في الجزيرة العربية^(٤٦).

ومن أساليب الحكومة العثمانية للسيطرة على الشيوخ والحد من النعرة القبلية لديهم أن عملت على منحهم المناصب والالقاب فحصل مثلا الشيخ فرحان ال صفوك أحد شيوخ شمر على لقب باشا كما هيأت لأولادهم فرص التعليم والدراسة في الاستانة وتعليمهم اللغة التركية من خلال تأسيس مدرسة العشائر هناك^(٤٧) والهدف واضح من ذلك على مايدو وهو ربط شيوخ المستقبل بالدولة العثمانية ، أذ طلبت من والي الموصل عام ١٨٩٢ أن يرسل ثلاثة من اولاد شيوخ الجربا ليقيموا في الاستانة للدراسة والتعليم ويلتحقوا بمكتب العشائر في الاستانة الذي افتتح ليكون اداة ربط مع الدولة^(٤٨).

وفي هذا الاطار بلغت عشائر الجربا من شمر أوج عظمتها خلال القرن التاسع عشر بسبب علاقة شيوخها المميزة مع الاستانة حيث كانت لها السطوة على العشائر الأخرى المجاورة لها ، وامتد نفوذ الشيخ فرحان ال صفوك اليها بعد ان تولى المشيخة لما يزيد عن أربعين عاماً (١٨٤٨ - ١٨٩٠) بدعم من الدولة العثمانية وعاصر الوالي مدحت باشا طوال حكمه في العراق وكان قبلها اقام ثلاث سنوات متتالية في الاستانة وتعلم خلالها اللغة التركية واطهر تعاطفاً كبيراً للدولة في حينها^(٤٩) ، ولذلك لم يعد غريباً أن نلاحظ أنها طلبت من واليها في بغداد دعم الشيخ فرحان في ترسيخ مشيخته ضد منافسه وابن عمه الشيخ عيوضه^(٥٠) مما دفعه الى حمل عشيرته على طاعة الدولة ودفع كل الضرائب

المرتبة عليها مع الوعد بعدم التعرض للطرق التجارية والقوافل المارة وعدم الاخلال بالأمن ، وملكته الدولة اراضي واسعة في الشرقاط والفرحاتية التي تقع قرب منطقة بلد في سامراء ^(٥١) ، والحال نفسه ينطبق على موقف الدولة العثمانية من الشيخ ثويني العبدالله الأمير المنتفكي الذي يذكره الرحالة البريطاني فريزر بأنه "رجل شجاع وسريع الفهم ولديه قابلية على الحكم" ^(٥٢) حيث عزز هذا الشيخ وخلفاً لأسلافه العلاقة مع الدولة العثمانية التي اعترفت به أميراً لقبائل المنتفك ووسع من تحالفاته العشائرية مع شيوخ الفرات الأوسط مثل الخزاعل والعبيد حتى أنه ادعى لنفسه حكم العراق حينما لقب نفسه "الحاكم العراقي" ^(٥٣) ، لكن هذا الشيخ أثار مخاوف والي بغداد سليمان باشا بعد علم الاخير بوجود اتفاق بين ثويني العبدالله والامراء الاكراد البابانين للسيطرة على بغداد ، فلجأ الى اسلوب الحيلة والمكر بأن استمال أخو الشيخ ثويني الاكبر واستقبله في بغداد على اعتبار أنه أحق بالمشيخة لكبر سنه ، وجعله على رأس حملة كبيرة توجهت لتأديب ثويني العبدالله وهزمته شر هزيمة في معركة جرت شمال البصرة على نهر عمر عام ١٧٨٩ وانتهت بمقتل المئات من أفراد العشائر وهروب الشيخ ثويني الى البادية ، لكن المشيخة ذهبت لحمود الثامر الذي كان أقصي منها بنفس الطريقة ^(٥٤) ، وبالتالي فأن سياسة الترهيب والترغيب التي تبناها الولاة العثمانيون غالباً ما تؤتي أكلها كلما دعت الحاجة الى الإطاحة بأحد الشيوخ الذين يحاولون الخروج عن طاعة الدولة وسلطتها وذلك باستدعاء آخرين من المنافسين له من نفس العشيرة لكي تضعف قواه ويمكن القضاء عليه وفق سياسة فرق تسد المعروفة.

وبلغ بعض الاحيان أن عينت الدولة الشيخ في منصب حكومي كقائمقام في بعض الاقضية مثال ذلك تعين فهد الهذال شيخ مشايخ عنزه قائمقام لقضاء الرزازة التابع لمحافظة كربلاء وذلك عام ١٨٧٨ ، فيما حصل ناصر السعدون على منصب متصرف لواء المنتفك الذي استحدث في عهد مدحت باشا وجعل الناصرية مركزاً له ومن ثم في عام ١٨٧٥ نصب والياً على ولاية البصرة فكانت له القدرة على الاستحواذ على اراضي كبيرة جداً ^(٥٥) ، وطبيعي أن مثل تلك الاجراءات جعلت منصب الشيخ يتطور من كونه نابع من إرادة العشيرة وتركيبها العصبية الى كونه منصب من قبل الدولة ، الامر الذي أدى الى حدوث مشاكل كسرة ومعقدة تمثلت بالنزاع بين أفراد العشيرة ، فالشيخ بدلاً

من أن يكون معبراً عن مصلحة العشيرة وإرادتها تحول الى حاكم مستبد ينفذ أوامر الحكومة بغية الحفاظ على الهبات والامتيازات الخاصة به^(٥٦).

ويرى احد الباحثين أن سلطة الشيخ لم تكن قوية تماماً إذ يمكن لمجلس العشيرة أن يجتمع لتدراس قضية معينة ويمكنه أن يصدر حكمه ضد الشيخ الموجود فعلاً مثلما حدث أن صدر قرار من مجلس عشيرة شمر الجربا بأن يتخلى الشيخ صفوك عن منصبه لصالح ابن عمه فارس الجربا^(٥٧) ، لكن منصب الشيخ تطور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى حاكم مطلق لا يستطيع اي حركة من داخل العشيرة من عزله ، ويرجع هذا التحول الى قوة الحكومة المركزية التي منحت - طائفة أو مكرهه- شيوخ العشائر الكبرى سلطات تعادل سلطات حكام السناجق إذ كان من مصلحة السلطات العثمانية أن تبقي على الشيخ الموالي لها فيما يعتمد هو على قوة عشيرته في فرض نفسه.

كان أول شيخ حصل على منصب البكوية في العراق هو الشيخ "وداي" شيخ عشائر زبيد وذلك في عهد الوالي نجيب باشا (١٨٤٢ - ١٨٤٧)^(٥٨) ، ويبدو أن تلك الخطة جزء من سياسة عامة استهدفت تفكيك عرى الروابط العشائرية وتفكيك التماسك القبلي وجعل الشيوخ يتطلعون الى حكومة الاستانة التي رصدت الى جانب تلك الألقاب مرتبات شهرية للشيوخ المهمين فكانت تلك الخطوة ذات أثر كبير في ربطهم بالحكومة للحفاظ على استمرارية مرتباتهم وقد نجحت في السيطرة على العشائر وترويضها بتلك الطريقة السلمية.

ولذلك لم يعد غريباً أن نسمع عن النزاع بين الشيخ ناصر السعدون وبين قاسم باشا الزهير أحد شيوخ اتحاد المنتفك عام ١٨٧٣ حول النفوذ في البصرة والاستثمار بالأراضي^(٥٩) في الوقت ذاته انقسمت عشيرة بني لام في ميسان على نفسها نظراً للعداء المتولد بين شيوخها ذلك العداء المدعوم من الدولة العثمانية وولاتها في بغداد والبصرة حيث دعمت الشيخ "مزيان" شيخ العموم ضد أخوته غير الاشقاء وتطور النزاع بينهم الى الحد الذي عطل الملاحة في نهر دجلة وفقدان الأمن في المنطقة كلها^(٦٠).

بل وصل الأمر احياناً الى اعتقال بعض الشيوخ وارسالهم مخفورين الى الاستانة مثلما فعلت السلطات العثمانية حينما القت القبض على الشيخ عبد الكريم صفوك

المنافس لأبن عمه الشيخ فرحان ال صفوك وارسلته الى الاستانة ليصدر عليه الحكم بالإعدام ، ويتولى بعده أخوه فارس الجربا مقاومة الدولة وتبعه جزء كبير من عشيرة شمر فانقسمت بذلك العشيرة الى ايضا على نفسها فيما ظل الشيخ فرحان مواليا للدولة حتى وفاته عام ١٨٩٠ ، إذ كتبت عنه صحيفة الزوراء الصادرة في بغداد تقول أنه " كان من اذكاء العرب وشجعانها وكان صادقا مع الدولة وخادما للسلطة"^(٦١) والعشائر العراقية بطبيعتها ترفض أي شكل من اشكال السلطة المنظمة من قبل الحكومة كما رفضت محاولات التجنيد الاجباري التي حاول مدحت باشا تطبيقها في سبعينيات القرن التاسع عشر ، بينما كان الشيوخ المدعومين من الدولة يؤيدون قراراتها فيما يميل الشيوخ غير المستفيدين للوقوف بجانب عشائرتهم لدعم أراذتهم في النيل من خصومهم ، والمعروف أن قانون الاراضي العثماني اعتبر الاراضي في العراق اغلبها أراضي أميرية فاقترح مدحت باشا على الباب العالي توزيعها للمزارعين وفق نظام الطابو^(٦٢) ، وذلك بيعها على هيئة ملكيات صغيرة وكبيرة بأقساط سهلة الدفع ، فاستغل شيوخ العشائر القانون للسيطرة على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية لأن الفلاح في تلك المرحلة أما جاهل بمعنى الطابو ، أو أنه لا يملك القدرة على دفع الاقساط مما عزز من دور ومكانة الشيوخ لدى الدولة ولدى عشائرتهم على حد سواء بعد ارتفاع مدخولهم المادي وانتعاش اوضاعهم الاقتصادية^(٦٣) ، وبذلك تحول افراد العشيرة من كونهم أبناء عمومة تجمعهم روابط القبيلة وصلة الدم الى مجرد أجراء يعملون في اراضي الشيخ وهم معرضون للطرد في أي وقت من قبل الرؤساء ، ورافق هذا الإجراء تحول خطير تغير بموجبه الولاء للشيخ من ولاء لرابطة الدم والقربى الى ولاء نفعي مصلحي تحدده مصالح الشيخ لاسيما وأن بعض الملاك لم يكونوا من سكان الريف أصلا بل يعيشون داخل المدن وينبئون عنهم اشخاص مثل "السركال" لمتابعة شؤون اراضيهم الزراعية^(٦٤).

لكن العشيرة حافظت على بقائها كوحدة اجتماعية لها قيمها وتقاليدها وظل الشيوخ يحتفظون كذلك بدورهم كزعماء قبليين وإن تفاوت ذلك الدور بين شيخ وآخر أو بين زعيم وآخر ، وبالرغم من أن بعضهم تحول الى زعيم اقطاعي أو ملاك كبير لكن ذلك لم يكن ليتحقق له لولا دعم أفراد عشيرته مدفوعين بنوازع الانتماء والعمومة وغيرها من المسلمات المتوارثة في العرف العشائري.

الخاتمة

يتضح من خلال تتبع علاقة الشيوخ مع الدولة العثمانية أو مع السلطات الحاكمة في الولايات العراقية أنها علاقات محكومة بالمصالح المتبادلة لكلا الطرفين، فالعثمانيون أرادوا التعامل مع الشيوخ للسيطرة على عشائرتهم وخاصة العشائر القوية التي لا يمكن السيطرة عليها بسهولة لكونها إما عشائر كبيرة وقوية أو لديها القدرة على التنقل من مكان لآخر يصعب معه ملاحقتها ، ولذلك نجد السلطات العثمانية تلجأ لأسلوب التهديد حيناً وأسلوب الأغراء والاستمالة حيناً آخر لشيوخ العشائر التي تهدد أو تقطع طرق المواصلات أو القوافل التجارية أو طرق الحج البري لأخذ الاتاوات وفرض الأموال على القوافل أو نهبها في بعض الأوقات ، فتركن الدولة لكسب ولاء الشيوخ من خلال صلتهم بالأموال أو أعفائهم من الضرائب مع ان الدولة العثمانية وولاتها لم يألوا جهداً في استخدام القوة العسكرية لإخماد انتفاضات العشائر وتفكيك تحالفاتها كلما كانت الفرصة تسمح بذلك العمل.

كما لجأت الدولة العثمانية الى اسلوب الابعاد أو الطرد لشيوخ العشيرة من اراضيها ومنطقته والحيلولة دون رجوعه اليها اذا كان ممن لا يتوافق وسياسة الحكومة الامر الذي يشكل متاعب كبيرة للعشيرة التي قد تتحول أثرها الى ممارسة العنف ضد الدولة ، وحيانا تتبع السلطات العثمانية سياسة الاغراء بالمناصب والالقباب ازاء شيوخ آخرين بل دفعهم احيانا الى الانشقاق عن الشيوخ الاصليين ودعم هؤلاء كشيوخ جدد مقابل طاعة الحكومة وتنفيذ اوامرها وبالتالي تختار الدولة البديل المناسب لها في بعض الاحيان وكانت تلك السياسة تتأرجح بين النجاح والفشل حسب طبيعة العشائر وتماسك افرادها واستمر هذا الحال طيلة حكم الولة العثمانية للعراق.

هوامش البحث

١- الاسرة الجلييلة هي إحدى الاسر الثرية في الموصل والمقربة جداً من السلطات العثمانية يعود نسبها الى جدها الاعلى الشيخ عبد الجليل الذي كان تاجرا في الموصل غير انها اشتهرت في عهد حسن باشا الذي تولى حكم الموصل خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ،

علاقة شيوخ العشائر العراقية مع الدولة العثمانية..... (279)

- للمزيد ينظر ، عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهد العثماني ، فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٣٤ ، النجف ، ١٩٧٥ .
- ٢- فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفه البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص٣٦ .
- ٣- عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٩٥ .
- ٤- ابراهيم الوائلي ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، مطبعة المعارف ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٣ .
- ٥- المصدر نفسه ، ص٥٠ .
- ٦- ولد مدحت باشا عام ١٨٢٢ في الاستانة ولم يحصل على قسط وافٍ من التعليم لكنه استغل علاقات والده والتحق بسكرتارية الصدر الاعظم وتدرج بعدها في مناصب مهمة وزار اوروبا وبعض الولايات العربية مثل سوريا ولبنان واقام فيها مدة من الزمن ثم عين في البلقان واجرى فيه عدة اصلاحات ثم عاد الاستانة وبعدها عين والياً لبغداد عام ١٨٦٩ واليه تسبب الاصلاحات الادارية في بغداد ونظام الطابو وامضى في العراق حوالي اربع سنوات ثم عاد الى بلاده وتولى عدة الى أن تولى السلطان عبد الحميد واختلف معه فقدمه للمحاكمة وسجن في الطائف قبل أن يموت فيها بظروف غامضة عام ١٨٤٨. للمزيد ينظر: موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد ولاية مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٩٦٨-١٩١٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٧- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٥٩ .
- ٨- ابي العباس احمد بن علي القلقشندي ، نهاية الأرب في معرفة انساب العرب ، تحقيق علي الخاقاني ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٦ .
- ٩- الآية (١٣) سورة الحجرات
- ١٠- عباس العزاوي ، عشائر العراق ، ج١-٢ ، دار المحبة ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص٣٣ .
- ١١- المصدر نفسه ، ص٣٦ .

- ١٢- البيت لمحمد بن ظفر بن عمير الملقب بالمتنع الكندي .
- ١٣- عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٥٣
- ١٤- المنتفك هو اتحاد من عدة عشائر تكون في جنوب العراق واهم اطرافه قبائل بني مالك والاجود ، وبني سعيد ، وغيرها من قبائل الجنوب وكانت الرئاسة في بيت ال سعدون من الشيب يتزعمها الشيخ حسن المانع ويعود ظهور هذا التحالف الى بداية القرن السادس عشر غير انه تطور مع سيطرة الدولة العثمانية على جنوب العراق ومحاولاتها لضم البصرة وقضاها على تحالف المنتفك أو تفكيكه : للمزيد ينظر ، حميد حمد السعدون ، امارة السعدون واثرها في تاريخ العراق والمنطقة الاقليمية ١٥٤٦-١٩١٨ ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩.
- ١٥- الاسرة البابانية هي إحدى الاسر الكردية التي سكنت منطقة بشدر شمال العراق وحصل شيخها أحمد الفقيه على لقب بابا من السلطان العثماني في منتصف القرن السابع عشر وبنى البابانيون مدينة السليمانية في حدود عام ١٧٨٣ واتخذوها مركزاً لحكمهم وكانت لهم علاقات مع العثمانيين مرة ومع الدولة الفاجارية في ايران مرة أخرى : للمزيد ينظر ، عبد ربه ابراهيم الوائلي ، تاريخ الأمانة البابانية ١٧٨٤ – ١٨٥١ ، دار الزمان ، بلا مكان ، ٢٠٠٨.
- ١٦- عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٦٤
- ١٧- المصدر نفسه ، ص ٦٧
- ١٨- جعفر الخياط ، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ، ج ١ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣٥٤.
- ١٩- احمد بن علي القلقشندي ، المصدر السابق ، ص ١١.
- ٢٠- تولى حسن باشا ولاية بغداد عام ١٧٠٤ وقام بإنشاء قوة عسكرية كبيرة معتمدا فيها على المماليك الذين اشتراهم بأعداد كبيرة من القوقاز وزجهم في المؤسسة العسكرية وتسببوا بمواقف مهمة في الحكومة حتى تمكنوا في نهاية المطاف من الوصول الى السلطة في بغداد ، وكان حسن باشا عنيدا ومقاتلا خاض عدة معارك ضد العشائر في غرب وجنوب العراق

- واستخدم فيها الاسلحة النارية ، وتوفي اثناء إحدى معاركه مع الدولة الفارسية وجلبت جثمانه الى بغداد ودفن فيها وخلفه ابنه احمد باشا بعد صدور فرمان عثماني بذلك :
- للمزيد ينظر موسى النجار ، المصدر السابق ، ص ٢١
- ٢١- جميل موسى النجار ، المصدر نفسه ، ص ١٦٣
- ٢٢- المصدر نفسه ، ص ٢١
- ٢٣- علاء موسى كاظم نورس ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠- ١٨٣١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٨
- ٢٤- علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ٩٨.
- ٢٥- علاء موسى نورس ، المصدر السابق ، ص ١٩
- ٢٦- كارستن نيور ، رحلة نيور الى العراق ، ترجمة محمود حسين الامين ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٨٦.
- ٢٧- المصدر نفسه ، ص ٨٩.
- ٢٨- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق ، ج ١ ، مطبعة امير ، قم ، ١٤١٣ هـ ، ص ١٥٥.
- ٢٩- المصدر نفسه ، ص ١٥٦.
- ٣٠- عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٤.
- ٣١- ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٥ ، الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٢
- ٣٢- محمد احمد محمود ، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقاتها بالحكومة ١٨٧٢- ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٦٧.
- ٣٣- للمزيد حول الموضوع ينظر : صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الأقطاع ونظام الاراضي في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥.
- ٣٤- عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٤١

٣٥- نظام الطابو هو نظام للتصرف بالأراضي وضعت الدولة العثمانية عام ١٨٥٩ وطبق في العراق عام ١٨٦٩ من قبل مدحت باشا وخولت بموجبه الافراد التصرف بالأراضي العائدة رقبتهما للخرينة العامة بعد دفع بدل مالي عنها مقابل منحهم سندات الطابو ويكون لهم حق الانتفاع بها وزراعتها على ان يبقى الملك للدولة ويرث الابناء حق الانتفاع هذا ، وكلمة طابو تركية معناها الطاعة : للمزيد ينظر ، عبد الرزاق الظاهر ، الأقطاع والديون في العراق ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٣٦- حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين العثمانيين ١٥٣٤- ١٦٣٨ ، دراسة في الاحوال السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٤٧.

٣٧- خليل اينا لجليك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد الأرناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، بنغازي ، ٢٠٠٢ ، ص١٧٠ ،

٣٨- صلاح الدين الناهي ، المصدر السابق ، ص٣٧

٣٩- التيمار هو مساحة من الارض الزراعية تمنح غلتها وماينتج منها من محصول لأحد الاشخاص العسكريين أو الوجهاء المدينين مقابل وظيفة معينة أو تقديم عدد من الجنود للدولة العثمانية وعادة يكون التيمار للأرض التي تقل واردتها السنوية عن عشرين الف أقبه عثمانية أما اذا ازدادت النسبة حتى مئة الف أقبه فإنها ستكون زعامة ومر هذا النظام بعدة تحولات حتى اصبح التيمار ينتقل بالوراثة من الاب الى ابنائه وولد مشاكل للدولة حتى الغي عام ١٨٣١: للمزيد ينظر ، عصمت عبد المجيد بكر ، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي ، الدار العلمية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٤٣ ومابعدها.

٤٠- خليل اينا لجليك ، المصدر السابق ، ص١٧١

٤١- حسين محمد القهواتي ، المصدر السابق ، ص١٢٤.

٤٢- زين العابدين شمس الدين ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط١ ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٩٧.

- ٤٣- نظام الالتزام يمنح بموجبه للوجهاء او الشيوخ وكبار الأغنياء حق جباية رسوم معينة عن ضريبة معينة كأن تكون عبور الجسور أو الاحتساب أو الطمغة أو الاراضي الزراعية وذلك لمدة محددة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وذلك لضمان بدلات الالتزام بموجب شروط العقد ، للمزيد ينظر جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢
- ٤٤- اشرف محمد عبد الرحمن ، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا الى قيام حكم الاتحاديين ١٨٧٢- ١٩٠٨ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤.
- ٤٥- زين العابدين شمس الدين ، المصدر السابق ، ص ٩٧.
- ٤٦- شاكِر حسين دمدَم ، الشرطة في اواخر العهد العثماني ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٤-١٧٦.
- ٤٧- المصدر نفسه ، ص ١٧٨
- ٤٨- صحيفة الزوراء ، (بغداد) العدد ١٥١٦ في ٢١ / ذي الحجة / ١٣٠٩
- ٤٩- جون غوردون لوريمر ، دليل الخليج (القسم التاريخي) ترجمة مكتب سمو أمير قطر ، ج ٤ ، الدوحة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٠٩
- ٥٠- اشرف محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ١٥٢
- ٥١- عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص ١٤٣
- ٥٢- للمزيد ينظر ، جيمس بيلي فريزر ، رحلة فريزر الى بغداد سنة ١٨٣٤ ، ترجمة جعفر الخياط ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦
- ٥٣- عبد الرزاق الهلالي ، الريف والاصلاح الزراعي في العراق ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٧.
- ٥٤- رسول حاوي الكركوكلي ، دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء ، ترجمة موسى كاظم نورس ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ١٨٨.
- ٥٥- منسي شرموط محمد وميسون محمد زيدان . السياسة الداخلية لناصر باشا السعدون في المنتفك ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، ع ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ١٦٤

- ٥٦- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة ، ٢٠١١ ، ص ١١٦.
- ٥٧- عبد العزيز نوار ، المصدر السابق ، ص ١٤٧
- ٥٨- المصدر نفسه ، ص ١٤٨
- ٥٩- منسي الشرموط وميسون محمد ، المصدر السابق ، ١٦٤
- ٦٠- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٨٨
- ٦١- صحيفة الزوراء ، (بغداد) العدد ١٥١٦ في ٢١ / ذي الحجة / ١٣٠٩هـ ، ٤ تموز ، ١٣٠٧ روميه.
- ٦٢- للمزيد ينظر : جواد رضا رزوقي السبع ، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩-١٩٥٨ ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ، كلية الاداب ، واسط ، ٢٠١٧ ،
- ٦٣- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ٩٦
- ٦٤- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١١٩

قائمة المصادر والمراجع

أولا - الرسائل العلمية

١. حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين العثمانيين ١٥٣٤-١٦٣٨ ، دراسة في الاحوال السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥.
٢. حميد حمد السعدون ، امارة السعدون واثرها في تاريخ العراق والمنطقة الاقليمية ١٥٤٦-١٩١٨ ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩.
٣. شاكر حسين دمدم ، الشرطة في اواخر العهد العثماني ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥
٤. محمد احمد محمود ، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقاتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠

ثانيا - الكتب العربية والمحربة

٥. ابراهيم الوائلي ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، ط٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٨
٦. ابي العباس احمد بن علي القلقشندي ، نهاية الأرب في معرفة انساب العرب ، تحقيق علي الخاقاني ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٨
٧. جعفر الخياط ، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ، ج١ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧١
٨. جون غوردون لوريمر ، دليل الخليج (القسم التاريخي) ، ج٤ ، الدوحة ، ١٩٦٧
٩. جيمس بيلي فريزر ، رحلة فريزر الى بغداد سنة ١٨٣٤ ، ترجمة جعفر الخياط ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦
١٠. حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة ، ٢٠١١
١١. خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد الأرناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، بنغازي ، ٢٠٠٢
١٢. رسول الكركوكلي ، دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء ، ترجمة موسى كاظم نورس ، بيروت ، ١٩٦٣
١٣. زين العابدين شمس الدين ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط١ ، عمان ، ٢٠١٠
١٤. ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط٥ ، الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣
١٥. صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الأقطاع ونظام الاراضي في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥
١٦. عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٣
١٧. عبد الرزاق الظاهر ، الأقطاع والديون في العراق ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١٨. عبد الرزاق الهلالي ، الریف والاصلاح الزراعي في العراق ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٦٦
١٩. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨
٢٠. عبد ربه ابراهيم الوائلي ، تاريخ الأمانة البابانية ١٧٨٤ - ١٨٥١ ، دار الزمان ، بلا مكان ، ٢٠٠٨
٢١. عصمت عبد المجيد بكر ، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي ، الدار العلمية ، بيروت ، ١٩٧١
٢٢. علاء موسى كاظم نورس ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠ - ١٨٣١ ، بغداد ، ١٩٨٨
٢٣. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق ، ج١، مطبعة امير ، قم ، ١٤١٣هـ
٢٤. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤ ، بغداد ، ١٩٧٨
٢٥. عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهد العثماني ، فترة الحكم المحلي ١٧٢٦ - ١٨٣٤ ، النجف ، ١٩٧٥
٢٦. كارسن نيور ، رحلة نيور الى العراق ، ترجمة محمود حسين الامين ، بغداد ، ١٩٦٥
٢٧. لوتسكي فلاديمير ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفه البستاني ، موسكو ، ١٩٧١
٢٨. موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد ولاية مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٩٦٨ - ١٩١٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١

ثالثا - البحوث العلمية والصحف

٢٩. منسي شرموط محمد وميسون محمد زيدان . السياسة الداخلية لناصر باشا السعدون في المنتفك ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، ع٢ ، ٢٠١٨
٣٠. جواد رضا رزوقي السبع ، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩ - ١٩٥٨ ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ، كلية الاداب ، واسط ، ٢٠١٧
٣١. صحيفة الزوراء ، (بغداد) العدد ١٥١٦ في ٢١ / ذي الحجة / ١٣٠٩